

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون



الجلسة ٥٨٣٧

الجمعة، ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٢٥

نيويورك

الرئيس: السيد آرياس (بنما)

الأعضاء: الاتحاد الروسي السيد سفرونكوف
 إندونيسيا السيد نتاليغاوا
 إيطاليا السيد منتوفاني
 بلجيكا السيد بل
 بوركينا فاسو السيد كافاندو
 الجماهيرية العربية الليبية السيد دباشي
 جنوب أفريقيا السيد كومالو
 الصين السيد ليو زغين
 فرنسا السيد ريبيير
 فييت نام السيد لولونغ - منه
 كرواتيا السيدة يوريكا
 كوستاريكا السيد أورينا
 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد جون ساورز
 الولايات المتحدة الأمريكية السيد ديلورنتس

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

08-24085 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالة من ممثل الصومال يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون له الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد دوالي (الصومال) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيدة ليلي راتسيفاندرهيامانا، المراقبة الدائمة عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة.

تقرر ذلك.

أدعو السيدة راتسيفاندرهيامانا إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من السيدة راتسيفاندرهيامانا، المراقبة الدائمة عن الاتحاد الأفريقي. وأعطيتها الكلمة.

السيدة راتسيفاندرهيامانا (تكلمت بالانكليزية):

أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة وعلى إعطائنا الفرصة لإحاطة المجلس علما بشأن الحالة في الصومال، التي تبعث بالفعل على القلق الذي تنشأه على نطاق واسع.

وكما يعلم أعضاء المجلس، اعتمدت جمعية الاتحاد الأفريقي، خلال آخر قمة عقدتها في أديس أبابا الاقتراحات التي قدمها مجلس السلام والأمن في بلاغه المؤرخ ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. كما عقد اجتماع لفريق الاتصال الدولي المعني بالصومال على هامش القمة، وعقدت اجتماعات أخرى بين أصحاب المصلحة في الاتحاد الأفريقي ومجموعات وشخصيات مختلفة.

وأود أولاً أن أقدم بعض المعلومات عن حالة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ففي إطار ولايتها، وبالرغم من القيود التي تواجهها، واصلت البعثة الاضطلاع بأنشطة مختلفة، بما في ذلك تقديم الخدمات الطبية للسكان وتوفير المياه للمقيمين داخل المناطق الحيطية. بمقر البعثة في مقديشو مباشرة. كما واصلت البعثة استلام الأسلحة التي تسلمها مختلف العناصر المسلحة من أجل التخزين والتدمير.

وتبلغ ميزانية البعثة حوالي ٦٢٢ مليون دولار في العام. وحتى الآن، لم يُساهم سوى بمبلغ لا يزيد كثيراً على ٣٢ مليون دولار، معظمها من الاتحاد الأوروبي وإيطاليا والسويد والصين وجامعة الدول العربية. وتبرعت المملكة المتحدة بمبلغ ٨,٥ ملايين جنيه استرليني لنشر البعثة وقدمت المساعدة لإنشاء وحدة دعم التخطيط الإداري، كما تبرع الاتحاد الأوروبي بمبلغ ٥ ملايين يورو لتلك الوحدة وبمبلغ آخر قدره ٥٠٠ ٠٠٠ يورو لتغطية تكاليف التأمين، إضافة

الحكومية. وقد اغتنم الفرصة للتشديد على ضرورة بذل جهود جديدة ومنسقة للتغلب على الصعوبات الحالية في الصومال وللتأكيد مجدداً على تصميم الاتحاد الأفريقي على بذل كل ما في وسعه للإسهام في التعجيل بإعادة السلام والاستقرار إلى الصومال.

(تكلم بالفرنسية)

وبعد ذلك أود أن أبلغ أعضاء المجلس بالاقترحات التي قدمها مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في بلاغه المؤرخ ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ وأيده مجلس الاتحاد. والاتحاد الأفريقي مقتنع بأنه، بالرغم من تعقيد المشكلة، ما زال يمكن تحسين الحالة في الصومال بمساعدة جميع الأطراف الصومالية والمجتمع الدولي بأسره.

وبالنسبة لعملية المصالحة، شدد بلاغ مجلس السلام والأمن، الذي أيده مجلس الاتحاد الأفريقي، على ضرورة أن تتخذ الحكومة الاتحادية الانتقالية تدابير محددة لتنفيذ استنتاجات مؤتمر المصالحة الوطنية. كما شدد البلاغ على وجوب وقف أعمال العنف والسعي لإيجاد حلول سلمية بغية تحقيق مصالحة وطنية حقيقية. وشدد البلاغ أيضاً على ضرورة أن يقدم المجتمع الدولي وبلدان المنطقة الدعم الكامل للعملية الجارية للمصالحة وأن تنسق مبادراتها. وستعقد مفوضية الاتحاد الأفريقي قريباً اجتماعاً دولياً رفيع المستوى بغية إعادة تركيز الاهتمام الدولي على الصومال وحشد الدعم اللازم للعملية الجارية.

وفي ما يتعلق بتعزيز قدرات المؤسسات الاتحادية الانتقالية، شدد مجلس الاتحاد الأفريقي مرة أخرى، من خلال البلاغ، على مناشدته جميع الدول الأعضاء والمجتمع الدولي بأسره تقديم مساعدة كافية من أجل تعزيز قدرات المؤسسات الصومالية، بما في ذلك الحكومة الاتحادية الانتقالية وقواتها للدفاع والأمن بغية تمكينها من تحمل كامل

إلى المساعدة التقنية للمواد المتصلة بالميزانية. وفي ما يتعلق بالمساهمات الخارجة عن الميزانية لجهود الاتحاد الأفريقي للسلام، أعلنت إيطاليا من فورها تقديم منحة بمبلغ ٤٠ مليون يورو.

وفضلاً عن ذلك، تواصل الولايات المتحدة تقديم دعم سوقي كبير للوحدة الأوغندية، إلى جانب تقديم معدات الاتصالات للمقرر الاستراتيجي للبعثة في أديس أبابا، وتعهدت بتيسير النقل إلى الصومال للبلدان المساهمة بقوات. كما تم تلقي تبرعات مختلفة من منظمة حلف شمال الأطلسي والجزائر وكينيا ونيجيريا.

ومن ضمن القوات البالغ عددها ٨ ٠٠٠ فرد التي أذن بها المجلس في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، لم ينشر سوى كتيبتين أوغنديتين وفريق متقدم مؤلف من ١٩٢ جندياً بوروندياً، نُشروا في ٢٣ و ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وهم الآن موجودون في الميدان في مقديشو. وتتخذ خطوات لنشر الجزء الرئيسي من أولى الكتيبتين اللتين تعهدت بوروندي بالمساهمة بهما. ومن المفيد أيضاً أن نلاحظ أن رئيس دولة أوغندا قرر في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المساهمة بالمزيد من القوات في البعثة.

وأود بعد ذلك أن أقدم بعض المعلومات المتعلقة بالجهود التي يبذلها الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي. ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، عين رئيس الاتحاد الأفريقي ممثلاً خاصاً جديداً للصومال، هو السيد نيكولاس بواكير. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، زار الممثل الخاص الصومال وإثيوبيا وكينيا وأوغندا لإجراء الاتصالات الأولية مع السلطات الوطنية المعنية. كما أقام اتصالات مع أعضاء المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي والشركاء الثنائيون للاتحاد الأفريقي وممثلو المنظمات الإقليمية والدولية والمنظمات غير

٢٠٠٨. كما أن المطلوب اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتهيئة الظروف المؤاتية لإيصال المعونة الإنسانية، بما في ذلك الوصول بدون عائق إلى السكان المحتاجين، وتوفير الأمن للعاملين في مجال المساعدة الإنسانية ومنظمات تقديم المساعدة الإنسانية. كما تشجع الدول الأعضاء التي لديها الموارد على المساهمة صوب مرافقة وحماية السفن التي تقوم بنقل المعونة الإنسانية لبرنامج الأغذية العالمي إلى الصومال، عملاً بالقرار ١٧٧٢ (٢٠٠٧) الذي اتخذته مجلس الأمن في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٧.

وتقرر أيضاً تمديد ولاية البعثة لفترة ستة أشهر اعتباراً من تاريخ القرار بغية الاضطلاع بنفس المهام والمسؤوليات المحددة في الولاية الحالية للبعثة. وتقرر أيضاً مناشدة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي مرة أخرى من أجل تقديم الجنود والأفراد اللازمين لتمكين بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من بلوغ القوام المأذون به، فضلاً عن الدعم المالي والسوقي اللازم لتسهيل نشر البعثة واستمرار العمليات. وأخيراً، وجه نداء أيضاً إلى شركاء الاتحاد الأفريقي من أجل تقديم المزيد من الدعم السوقي والمالي للبعثة، وذلك بالنظر إلى أن الاتحاد الأفريقي، من خلال نشره لعملية في الصومال، كان يتصرف أيضاً نيابة عن المجتمع الدولي برمته.

أخيراً، وفيما يتعلق بنشر عملية تابعة للأمم المتحدة، فإن جمعية الاتحاد الأفريقي، على أساس البلاغ الذي اقترحه مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد، شددت على الحاجة إلى نشر عملية حفظ سلام في الصومال تابعة للأمم المتحدة، لتحل محل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وتدعم تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع في البلاد على المدى البعيد. ونوجه نداء ملحا إلى مجلس الأمن لاتخاذ تدابير عاجلة لنشر عملية من هذا القبيل على وجه السرعة، انطلاقاً من مسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. في الوقت ذاته، فإن المجلس مطالب بأن يضمن

مسؤولياتها. وستجري مفوضية الاتحاد الأفريقي، من جانبها، مشاورات مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي والمؤسسات الأفريقية المختصة الأخرى من أجل إفاد بعثة لتقييم الاحتياجات في الصومال.

وفي ما يتعلق بالتوتر في منطقتي سول وسناغ الصوماليتين، وُجه نداء إلى الأطراف المعنية لاتخاذ خطوات عاجلة من أجل التعامل مع التوتر السائد هناك الآن بغية تخفيض العواقب الناجمة عنه. فضلاً عن ذلك، لوحظ أن ثمة حاجة إلى تعزيز الاتساق بين بلدان المنطقة وإلى تهيئة بيئة تفضي إلى التصدي للتحديات الأمنية في الصومال. كما أن المفوضية ستتخذ الخطوات المناسبة لدعم الجهود الرامية إلى زيادة الاتساق الإقليمي، وذلك بالتعاون الوثيق مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والبلدان صاحبة المصلحة.

وبالنسبة لحظر توريد الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة والعمل ضد "المفسدين"، وُجه نداء إلى جميع الدول الأعضاء وشركاء الاتحاد الأفريقي من أجل تقديم دعم قوي للمؤسسات الصومالية الشرعية في جهودها لمكافحة أعمال العنف. ولذلك، فإن مجلس الأمن مطالب بإعادة النظر في حظر توريد الأسلحة المفروض بموجب القرار ٧٣٣ (١٩٩٢) بغية تمكين الحكومة الاتحادية الانتقالية من إنشاء قواتها للأمن والدفاع وتزويدها بالمعدات، بينما تحافظ على أحكام الحظر المفروض على كل من يسعى إلى تعريض عملية السلام والمصالحة في الصومال للخطر وتعزيز هذه الأحكام.

ونناشد مجلس الأمن أيضاً اتخاذ الإجراءات المناسبة ضد من يعوقون العملية السياسية للسلام أو من قد يهددون المؤسسات الاتحادية الانتقالية أو البعثة باستعمال القوة.

وفي ما يتعلق بالحالة الإنسانية، وُجه نداء إلى المجتمع الدولي بأسره من أجل مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية للسكان وتقديم مساهمات مالية للوفاء بالاحتياجات التي لا تغطيها عملية النداءات الموحدة من أجل الصومال لعام

الاعتبار أن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

ويذكر الأعضاء أيضا أن مجلس الأمن، في بيانه الرئاسي المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (S/PRST/2007/49)، كرر طلبه بأن يطور الأمين العام خطط الطوارئ القائمة استعدادا لاحتمال نشر عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة لزيادة تعزيز السلام في الصومال وتقديم الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، على النحو المبين في القرار ١٧٧٢ (٢٠٠٧).

وتجنبنا لتدهور الحالة الأمنية في الصومال، نحث مجلس الأمن بصورة لا لبس فيها على الإسراع في تنفيذ القرارات المذكورة آنفا والمشار إليها في البيان الرئاسي الذي استشهدت به. وحكومي، من جانبها، على استعداد للتعاون الكامل مع مجلس الأمن والأمن العام وللعمل معهما بشكل وثيق في هذا الصدد.

ويحدونا أمل كبير في ألا يقتصر القرار أو الإجراءات الذي سيتخذه مجلس الأمن على مجرد تمديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي وانتهاج سياسة الانتظار والترقب. إننا - وفي الواقع الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي - نتوقع المزيد من المجلس بشأن هذه المسألة.

وأود أن أختتم بالإشارة إلى أن الحالة الأمنية في الصومال تمثل تحديا حقيقيا للمنطقة الأفريقية، وتهديدا للسلم والأمن الدوليين. ونأمل أن نرقى جميعا إلى مستوى الحدث وأن نتصدى بقوة وحزم لتحديات الحالة في الصومال.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.

اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة حتى يمكن للأمم المتحدة أن تقدم مجموعة من التدابير المساعدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وذلك وفقا لأحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي ضوء ما تقدم، نحن ندرك حجم ونطاق التحديات، التي تتطلب مسؤولية أفريقية وتضامنا دوليا. ونحن واثقون بأن المجلس سيتمكن من اتخاذ القرارات المناسبة التي تتفق مع تطلعات جميع الصوماليين إلى السلام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيدة راتسيفاندريهامانانا على بيانها.

أعطي الكلمة الآن لممثل الصومال.

السيد دوالي (الصومال) (تكلم بالانكليزية):

نشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لنا للمشاركة في جلسة مجلس الأمن اليوم. كما أود أن أؤيد، مع الشكر، البيان الذي أدلت به للتو المراقبة الدائمة عن الاتحاد الأفريقي، والذي نتفق معه تماما. بالإضافة إلى ذلك، وبالنيابة عن حكومي، يتوجب علي ذكر وتأييد رسالتين متطابقتين مؤرختين ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨ وموجهتين إلى رئيس مجلس الأمن وإلى الأمين العام، على التوالي، من رئيس المجموعة الأفريقية لشهر شباط/فبراير ٢٠٠٨، سعادة السفير تشنغونغ ايافور، واللتين يعرب فيهما عن قلق المجموعة الأفريقية إزاء الحالة الحرجة في الصومال والاهتمام غير الكافي من المجتمع الدولي حتى الآن.

وقد يذكر المجلس أيضا النداء الذي وجهه مؤخرا رؤساء الدول الأفريقية، كما أشارت إليه المراقبة الدائمة. ففي الدورة العادية العاشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، الذي عقد مؤخرا في أديس أبابا، إثيوبيا، ناشد المؤتمر مجلس الأمن مرة أخرى أن يتخذ خطوات عاجلة لنشر عمليات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة على وجه السرعة لزيادة تعزيز السلام في الصومال، مع الأخذ في